

الختامات الهيئة العامة للخدمات الممطرية وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٤ بذاتها لم تتحصل على تجنب بشير من قرر أو عهد باختصاص الهيئة بالحقاط على صحة الإنسان، بل قيس أمدتها باختصاصها على حماية النزرة والبيئة. ونطاق الهيئة العامة للخدمات الممطرية الإقادة بمهام الإجراءات المجنحة والممطرة التي ترغب في تحديتها على البيئية. ونطاق الهيئة العامة للخدمات الممطرية الإقادة على صحة الحيوان وقدة اختصاصها بالقرار الجمهورى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٣ والتى من أصل حقوقى يهدف الحقاط على مخالفة القانون والتشريعات الصاربة بمقتضى هى بطرى يحمل بالجهور البطرى بالهيئة العامة للخدمات الممطرية من مجلس عينات لبرسالها لفحص المعمل بدلاً من أن يقوم بذلك طبيب بيطري أو ملقي أغذية بالهيئة القومية لسلامة الغذاء أخذنا في الاعتبار استثناء التمرق، على تلوك المنتج الغذائى بالعامل المسبب لمرض بالفحص الشاهى وليس بالفحص المعملى.

بيان: التعليم العتني نحو الإجراءات الوقائية المطبقة على تحوّل حدوث إصابات بجذون البقر أو بغيرها من ثيابه

تركز الإجراءات الوقائية المقيدة على ما ينحو حالات الإصابة بحثون المقر على الآتي:

٥- تجنب استهراط العيوبات الحية الاكبر من ٣٠ شهراً وهو ما يتسم تماماً مع اختصاص الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالرقابة على الحيوانات التي قبل دخوله المجزر وفقاً لتعريف الغذاء بقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ١٧٢٠، وهو اختصاص الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

اما عن انتقال المرض لـ، الإنسان فهو خارج نطاق اختصاصات الهيئة العامة للخدمات البيطرية وفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٤٥ بإنشائها والتي لم يتضمن أي نص يشير من غيره، أو يهدى باختصاص الهيئة بالحفاظ على صحة الإنسان، بل، فينبغي أخذ اختصاصها على صعيد التزوير الجنوبي فضلاً عن انتقال اختصاصات وزارة الصحة بالرقابة على الغذاء

٤١٢-٢٧ ت سنة (١) القانون من المادتين الثانية والثالثة بمقتضى المادتين (١٩، ٢٠) لسنة ٢٠١٩ لا يمس المادتين الخامسة عشر منه التي سبق الإشارة إليها أعلاه والتي تلزم مصلحة الجمارك بعدم كل نقصة في التزام مصلحة الجمارك بتحقيق أحكام القانون وقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٢ لسنة ٢٠١٩ لا يمس المادتين الخامسة عشر منه التي سبق الإشارة إليها أعلاه والتي تلزم مصلحة الجمارك بعدم

... معاشرین و معاشرات، ۱۰۷۱-۱۰۴۲

سید محمدی، فرج

۹/حسن منصور

مع کوئی اگھڑا



٢٠٢١ لسنة (٣٧) رقم / رقابه استيراد مشور

إشارة إلى :-

قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته
قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم ٢٠١٧/١ وقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٢/٢٠١٩ .
الحاقاً -

منشور استيراد رقابي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٢١ والتعليمات الصادرة في هذا الشأن

پراغی اتباع ما یلی

٢٠٢١/٥/١٠، الموافق ٢٠٢١، يطبق كتاب السيد الدكتور / رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم ١٢١٤ في ٣/١٠/٢٠٢١، والوارد للادارة

علم به و مراعاة تنفيذه بكل دقة

وتفضوا بقيول وافر التحية ..

رئيس الادارة المركزية لسياسات و الاجراءات الحمر كة

كـ/ مدير عام الادارة العامة
للسياسات والاداءات الحمر كة

۱۵

تحريراً في: ٢٨ صفر ١٤٤٣
الموافق ٥ أكتوبر ٢٠٢١
السيد الاستاذ /

د / نجوى جابر شحاته



جمهورية مصر العربية
القومية لسلامة الغذاء
رئيس مجلس الإدارة

الهيئة القومية لسلامة الغذاء	
رئيس الهيئة	
صادر	
مرفقات	رقم
- ٢	١٢٦٤
٢٠١٩/١٠/٢	تاريخ

السيد الأستاذ/ الشحات غنورى

رئيس مصلحة الجمارك

تحية طيبة وبعد ...

في البداية يسعدني أن أعرب لسيادتكم عن تقديرى العميق لروح التعاون الكائن بيننا بما يحقق الأهداف المشتركة، وبالإشارة إلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية رقم ٥٤٣٩ بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٩ الموجه لسيادتكم والمشار فيه إلى ظهور حالتين للإصابة بجنون البقر بدولة البرازيل طبقاً لموقع المنظمة العالمية للصحة الحيوانية علاوة على ظهور بؤر مصابة بفيروس نباي بنول جنوب شرق آسيا طبقاً لمنظمة الصحة العالمية وطلب العرض الجمركي وإخطار الحجر البيطري عن رمائل المنتجات ذات الأصل الحيواني بجميع منافذ الجمهورية سواء كانت غذائية أو غير غذائية وذلك حتى يتسرى للإدارة المركزية للحجر البيطري باستيفاء الإجراءات المحددة والبيطرية.

نتشرف بالإحاطة بما يلى:

أولاً: المرجعية القانونية لاختصاص الهيئة القومية لسلامة الغذاء دون غيرها بفحص الواردات الغذائية وفقاً

تعريف الغذاء

تلزم الهيئة القومية لسلامة الغذاء تماماً بتطبيق صحيح أحكام القوانين والتشريعات السارية ذات الصلة بسلامة الغذاء ويوضح التقرير المرفق صلاحيات واختصاصات الهيئة القومية لسلامة الغذاء وفقاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء التي تختص، دون غيرها، بالرقابة على الغذاء مع استثناء الحيوان التي قبل دخوله المجازر من رقابة الهيئة ليظل اختصاص الهيئة العامة للخدمات البيطرية وذلك وفقاً للمادة الثانية من مواد إصدار قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ وتعريف الغذاء والتشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء بالمادة الأولى بالقانون والتي تضمنت قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦.

قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٢ لسنة ٢٠١٩ في مادته الخامسة عشر الذي:

○ حدد الهيئة القومية لسلامة الغذاء دون غيرها للرقابة والفحص المستند والظاهري للغذاء المستورد وسحب

العينات لفحصها وتحليلها بالمعامل المعتمدة

○ ألزم مصلحة الجمارك أن تعتمد بما تقرره الهيئة في هذا الم شأن وذلك فيما يخص سلامة الغذاء.

○ ألزم الجمارك بعدم الاعتداد بأى نتائج فحص تصدر عن أي جهة أخرى طبقاً لـ تعريف الغذاء الوارد في القانون

○ ألزم الجمارك بالإفراج عن السلع الغذائية المستوردة متى صدر قرار الهيئة باستيفاء شروط الفحص ومطابقة الرسائل المستوردة.